EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

الدعم القانوني للصحفيين
(يوليو 2020)

(النشرة الشهرية)

الناشر

المرصد المصري للصحافة والإعلام

وحدة المساعدة والدعم القانوني

إعداد وتحرير

مصطفى محمود

هيثم عمران

مراجعة

إسلام محمد

تصميم

إبراهيم صقر

مقدمة

يتعرض الصحفيون لانتهاكاتٍ عدة؛ منها ما قد يُهدد قدرتهم على نقل الأنباء والمعلومات إلى الجمهور بمهنية وحيادية، ومنها ما يطول الصحفيين ذاتهم وسلامتهم الشخصية، أو يطول ذويهم وأسرهم، ويعرضهم للخطر، أو يتركهم لمصيرٍ مجهول، وتتنوع تلك الانتهاكات من حيث القائم بها، وتتدرج من حيث خطورتها؛ فقد يقع على الصحفيين انتهاكات من قِبل المؤسسات التي يعملون بها، كالفصل التعسفي، أو من قِبل السلطات وأجهزة الدولة كالاحتجاز، أو الاتهام بنشر أخبار كاذبة من شأنها تكدير الأمن والسلم العام، وغيرها من التهم الفضفاضة.

ولا شك في أن تقديم الدعم القانوني لهؤلاء الصحفيين والإعلاميين، يُمثل خطوة أساسية في محاولة توفير بيئة أكثر احترامًا ودعمًا لحرية الصحافة والإعلام في المجتمع؛ فهؤلاء المدافعون عن حق المجتمع في المعرفة، هم أيضًا في حاجة إلى من يُدافع عنهم، وعن حقهم في نقل المعرفة، وهذا الدعم بمثابة رسالة إلى الصحفيين والإعلاميين، للتذكرة بأنكم لستم وحدكم، وأننا ندعمكم لنيل حقوقكم. كما من شأنه الوقوف إلى جانب الصحفيين والإعلاميين الذين تعرضوا لانتهاكات –بحكم عملهم في المهنة– حتى يكونوا أكثر قدرة على المُثابرة، والالتزام بالمهنية قدر المُستطاع، والعمل دون خوفٍ أو ترهيب.

وبناءً على ما سبق، وإيمانًا منَّا بالحق الكامل للصحفيين والإعلاميين في أن يجدوا ظهيرًا يُدافع عنهم، وعن حريتهم، ويُقدم لهم الدعم القانوني والمعنوي، فإننا نقوم في "المرصد"، بتقديم الدعم القانوني لكل قضايا الصحفيين والإعلاميين، في جمهورية مصر العربية.

أولًا: الأهداف والمنهجية.

تهدف هذه النشرة إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين والإعلاميين، التي استجدت أو التي لازالت متداولة أمام المحاكم، وآخر التطورات بها، وصور الدعم التي قدمتها وحدة المساعدة والدعم القانوني بالمرصد المصري للصحافة والإعلام لهذه القضايا؛ حيث يُقدم المرصد 3 أنواع من الدعم:

- **الدعم القانوني المباشر:** التمثيل القانوني للصحفيين، عن طريق حضور الجلسات والتحقيقات، وإبداء الدفاع الشفهي والكتابي عنهم، وإعداد المذكرات، والأوراق القانونية، وتقديم المستندات اللازمة، وكذلك القيام بالإجراءات القانونية اللازمة في مواعيدها، والطعن على الأحكام الصادرة ضد الصحفيين، بكافة طرق الطعن.
- **الدعم القانوني غير المباشر:** عن طريق التواصل مع محامي الصحف والصحفيين، وتقديم المساعدة القانونية إذا لزم الأمر، وكذلك التواصل مع أعضاء نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين أو محاميها، لتقديم المساعدة القانونية، أو عن طريق متابعة آخر تطورات قضايا الصحفيين بالمحاكم بشكلٍ دوري.
- **المتابعة الإعلامية:** وذلك بالمتابعة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، لقضايا بعض الصحفيين والإعلاميين، الذين لم نتمكن من التواصل المباشر، أو غير المباشر معهم، أو مع محاميهم، والنشر بشكلٍ دوري عن آخر التطورات فيها.

ومن خلال هذه النشرة؛ نقوم برصد القضايا المنظورة أمام المحاكم والنيابات ضد الصحفيين والإعلاميين، والتي تم اتخاذ إجراءاتٍ بشأنها، في الفترة من 1 إلى 30 يوليو 2020، ثم نقوم بعرض القضية، والتطورات التي حدثت بها، والدور الذي قام به "المرصد" تجاه هذه القضية، وتنتهي النشرة باستنتاجاتٍ وخاتمة.

وبسبب ما يحدث من طوارئ بسبب فيروس كورونا المستجد؛ فقد تعذر حضور جلسات الصحفيين من قبل محامي المرصد في مواعيدها المحددة، وذلك تنفيذًا لقرارات وزير العدل، الصادرة بتعليق الجلسات، لحين الانتهاء من الأزمة، وكان برنامج المساعدة والدعم القانوني بالمرصد المصري للصحافة والاعلام، يُتابع خطوة بخطوة أي مستجدات بشأن الجلسات والتأجيلات.

ثانيًا: القضايا المنظورة في المحاكم التي تم اتخاذ إجراءات بشأنها خلال شهر يوليو.

الأسبوع الأول (1 – 7 يوليو)

1- **رقم القضية:** (441) لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: حسام الدين مصطفى.
المهنة بالتفصيل: محرر رياضي بموقع ''بطولات".
نوع جهة العمل: موقع صحفي خاص.
الموقف القانوني للصحفي: مخلى سبيله.
تفاصيل القضية: في تمام الساعة الثالثة من عصر يوم 28 يونيو 2018, ألقت قوات الأمن القبض على حسام مصطفى من منزله بالعياط, وبتاريخ 14 يوليو 2018, ظهر الصحفي لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا, وخضع للتحقيق, وقررت النيابة حبسه 15 يومًا, على ذمة التحقيقات, وبتاريخ 27 نوفمبر 2018, تم استكمال التحقيقات معه, ومازال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, وبث وإذاعة أخبار كاذبة.
مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر عن الصحفي, ويقوم محامي المؤسسة بحضور جلسات تجديد الحبس, كما قدم الأرشيف الصحفي الخاص به, والذي يتكون من أخبار جميعها تتصل بكرة القدم, وأقر محامي المؤسسة أمام المحكمة, بأن المتهم هو صحفي يعمل كمحرر بالأخبار الرياضية فقط, وأن آخر خبر قام بتحريره, بتاريخ 27 يونيو 2018 -قبل القبض عليه بيوم واحد- كان خبرًا رياضيًا, لا يُمكن أن يُمثل خطرًا على الأمن والسلم العام.
آخر تطورات القضية: في 5 يوليو 2020, قررت الدائرة الأولي جنايات (إرهاب), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, برئاسة المستشار معتز خفاجي, التأجيل لجلسة 19 يوليو لحضور المتهم, وفي 19 يوليو قررت الدائرة الخامسة جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة إخلاء سبيله.

2- **رقم القضية:** (441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: عادل صبري.
المهنة بالتفصيل: رئيس تحرير موقع ''مصر العربية''.
نوع جهة العمل: موقع صحفي خاص.
الموقف القانوني: مخلى سبيله.
تفاصيل القضية: بتاريخ 3 أبريل 2018، قامت قوات الأمن باقتحام مقر موقع ''مصر العربية''، الذي يرأس تحريره الصحفي عادل صبري، وقامت قوات الأمن بإلقاء القبض عليه، وتشميع مقر الموقع، واقتياده إلى قسم شرطة الدقي. وبتاريخ 4 أبريل 2018، تم عرضه على نيابة الدقي، على ذمة القضية رقم 4681 لسنة 2018 جنح الدقي، ووجهت له النيابة العامة اتهامات باستخدام برامج غير أصلية، وإدارة موقع بدون ترخيص، وقررت النيابة حبسه، لحين ورود تحريات الأمن الوطني.
وفي صباح اليوم التالي، 5 أبريل 2018، وردت تحريات الأمن الوطني، والتي سُطر فيها انتماء الصحفي لجماعة الإخوان المسلمين، ونشره أخبار وبيانات كاذبة على موقع ''مصر العربية''، من شأنها تكدير الأمن والسلم العام، والتحريض على التظاهر كما جاء بالتحريات أن الصحفي صادر له أمر ضبط وإحضار، من نيابة أمن الدولة العليا، في القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا، والمعروفة إعلاميا بـ ''الحراك الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين''، وقررت نيابة الدقي إخلاء سبيله بكفالة قدرها 10 آلاف جنيه، على ذمة القضية الأولى، وفي 10 يوليو 2018 تم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا، على ذمة القضية رقم 441 لسنة 2018، وحققت معه النيابة على خلفية تقرير مترجم من صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية، نشره موقع ''مصر العربية'' بعنوان: ''المصريون يزحفون للانتخابات من أجل 3 دولارات''، وقررت حبسه 15 يومًا، على ذمة التحقيقات.
التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث ونشر أخبار كاذبة.
مجهودات المؤسسة في القضية: حضر محامي ''المرصد'' معه، منذ القبض عليه والتحقيق معه، ومَثُل بكل جلسات التجديد السابقة، بالتنسيق مع فريق الدفاع.
وكان فريق الدفاع قد أوضح سابقًا للمحكمة أن الخبر الذي تم حبس الصحفي بسببه، هو مجرد خبر مترجم من نيويورك تايمز، وأن الموقع عندما نشر هذا الخبر، نشر في نفس الوقت رد الحكومة المصرية عليه، من باب الحيادية، وعرض الرأي والرأي الآخر، وهذا هو جوهر العمل الصحفي.
آخر تطورات القضية: في 5 يوليو 2020، قررت الدائرة الأولي جنايات (إرهاب)، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، برئاسة المستشار معتز خفاجي، التأجيل لجلسة 19 يوليو، لحضور الصحفي، وفي 19 يوليو، قررت الدائرة الخامسة جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة إخلاء سبيله.

3- **رقم القضية:** (488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: حسام الصياد.
المهنة بالتفصيل: مصور صحفي حر.
نوع جهة العمل: حر.
الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات، بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (المعروف بطرة تحقيق).
تفاصيل القضية: في مساء يوم الثلاثاء، الموافق 26 نوفمبر 2019، تم القبض على "الصياد"، رفقة زوجته المراسلة سولافة مجدي، أثناء توجههما لسيارتهما، بأحد شوارع منطقة البحوث، بالجيزة، واقتيادهما إلى قسم الدقي، ثم ترحيلهما إلى أحد مقرات الأمن الوطني، وفي مساء اليوم التالي، الأربعاء 27 نوفمبر 2019، تم عرضهما على نيابة أمن الدولة العليا، التي حققت معهما، وقررت حبسهما 15 يومًا، على ذمة التحقيقات.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، وإشاعة وإذاعة أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يُتخذ بِشأنها قرار بعد، ويتم النظر في تجديد حبس "الصياد" أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: قدم محامي "المرصد"، الدعم القانوني للمصور الصحفي.
آخر تطورات القضية: في 5 يوليو 2020، قررت الدائرة الأولي جنايات (إرهاب)، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، برئاسة المستشار معتز خفاجي، التأجيل لجلسة 20 يوليو، لحضور المتهم، وفي 20 يوليو، قررت الدائرة الأولي جنايات (إرهاب)، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، تجديد حبسه، 45 يومًا.

4- **رقم القضية:** (488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: سولافة مجدي.
المهنة بالتفصيل: مراسلة صحفية حرة.
نوع جهة العمل: حر.
الموقف القانوني: محبوسة احتياطيًا على ذمة التحقيقات، بسجن القناطر نساء.
تفاصيل القضية: في مساء الثلاثاء الموافق 26 نوفمبر 2019، تم القبض على "سولافة"، وزوجها المصور الصحفي حسام الصياد، من منطقة الدقي، واقتيادهما إلى قسم الدقي، ثم ترحيلهما إلى واحد من مقرات الأمن الوطني، وفي مساء اليوم التالي، الأربعاء، الموافق 27 نوفمبر 2019، تم عرضهما على نيابة أمن الدولة العليا، التي حققت معهما، وقررت حبسهما 15 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 488 لسنة 2019.
التهم الموجهة: مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، وبث ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة العليا، ويتم النظر في تجديد حبسها أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: عقب واقعة القبض عليها، توجه محامي "المرصد" إلى قسم الدقي، للاستفسار عن تواجدها، وزوجها المصور الصحفي حسام الصياد، إلا أن القسم أنكر وجودهما، ومنع المحامي من الدخول، ومن ثَمّ تمكن المحامي من الدخول إلى مباحث القسم، التي بدورها أنكرت وجودهما، وفي اليوم التالي، توجه إلى نيابة أمن الدولة العليا، لحضور التحقيقات، عقب ظهورهما.
آخر تطورات القضية: في 5 يوليو 2020، قررت الدائرة الأولي جنايات (إرهاب)، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، برئاسة المستشار معتز خفاجي، تأجيل الجلسة إلى 20 يوليو لحضور المتهمة، وفي 20 يوليو، قررت الدائرة الأولي جنايات (إرهاب)، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، تجديد أمر حبسها، 45 يومًا.

5- **رقم القضية:** (488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مصطفى الخطيب.
المهنة بالتفصيل: مترجم صحفي بوكالة ''أسوشيتد برس".
نوع جهة العمل: وكالة أنباء أجنبية خاصة.
الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات, بسجن طرة.
تفاصيل القضية: في مساء السبت, الموافق 12 أكتوبر 2019, تم القبض على الصحفي, من منزله بالقاهرة, وذلك بعد نشر الوكالة لخبر اعتقال طالبين بريطانيين, وبتاريخ 14 أكتوبر 2019, ظهر الصحفي بنيابة أمن الدولة العليا, وخضع للتحقيق, وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات, ومازال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها, وإشاعة وإذاعة أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ويتم النظر في تجديد أمر حبسه أمام محكمة الجنايات, المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: حضر محامي ''المرصد" مع الصحفي, جلسة التجديد, وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عنه.
آخر تطورات القضية: في 5 يوليو 2020, قررت الدائرة الأولى جنايات (إرهاب), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, برئاسة المستشار معتز خفاجي, التأجيل لجلسة 20 يوليو, لحضور المتهم, وفي 20 يوليو قررت الدائرة الأولي جنايات (إرهاب), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, تجديد حبس الصحفي 45 يومًا.

6- **رقم القضية:** (1365 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمود حسين جمعة.
المهنة بالتفصيل: مدير مراسلي مكتب "الجزيرة" بالقاهرة سابقًا.
نوع جهة العمل: قناة إخبارية أجنبية.
الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات, بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (المعروف بسجن طرة).
تفاصيل القضية: بتاريخ 21 ديسمبر 2016, تم القبض عليه, والتحقيق معه على ذمة القضية 1152 لسنة 2016 حصر أمن الدولة العليا, واتُهم بالانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, وبث ونشر أخبار كاذبة, وظل قيد الحبس الاحتياطي على ذمة هذه القضية, حتى جاء قرار محكمة الجنايات, المنعقدة بغرفة المشورة, في 21 مايو 2019, باستبدال حبسه الاحتياطي بأحد التدابير الاحترازية.
وانتقل الصحفي من السجن المودع به إلى قسم الشرطة, لاستكمال إجراءات إخلاء سبيله, إلا أنه فُوجئ بعرضه مرة أخرى أمام نيابة أمن الدولة العليا, بتاريخ 25 مايو 2019, على ذمة قضية جديدة وهي القضية رقم 1365 لسنة 2019, ووجهت له ذات الاتهامات التي نُسبت إليه بالقضية الأولى, وحتى الآن لايزال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي, منذ قرابة الثلاثة أعوام.
التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, وبث ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يُتخذ بِشأنها قرار حتى الآن, ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات, المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي "المرصد" بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفي, ويقوم بالحضور منذ أولى جلسات التجديد على ذمة القضية الحالية, وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.
آخر تطورات القضية: في 6 يوليو 2020, قررت الدائرة الأولى جنايات (إرهاب), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, برئاسة المستشار معتز خفاجي, التأجيل لجلسة 20 يوليو, لحضور المتهم, وفي 20 يوليو قررت الدائرة الأولي جنايات (إرهاب), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, تجديد حبس الصحفي 45 يومًا.

7- **رقم القضية:** (القضية رقم (588) لسنة 2020 حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد علام.
المهنة بالتفصيل: صحفي ومعد برامج تليفزيونية.
نوع جهة العمل: صحفي حر.
الموقف القانوني : محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: ألقي القبض عليه, في 21 أبريل 2020, من إحدى قرى مدينة العياط بمحافظة الجيزة, وعُرض على نيابة أمن الدولة العليا يوم الاثنين 27 أبريل, والتي أصدرت قرار بحبسه 15 يومًا على ذمة القضية, ووجهت له اتهامات نشر أخبار كاذبة, وإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي, والانضمام إلى جماعة إرهابية, ويقال إن سبب القبض عليه هو عمله على فيلم للجزيرة الوثائقية عن ثلاثي أضواء المسرح, غير مصرح بالنشر, ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يُتخذ بِشأنها قرار حتى الآن.
مجهودات المؤسسة في القضية: يحضر محامي "المرصد" مع الصحفي, جلسات التجديد.
آخر تطورات القضية: في 6 يوليو 2020, قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس الصحفي, 15 يومًا.

8- **رقم القضية:** (586) لسنة 2020 حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: هيثم حسن.
المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة المصري اليوم.
نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.
الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: في ساعة مبكرة من يوم الثلاثاء المواقف 12 مايو 2020, حضرت قوة أمنية إلى منزل الصحفي بدار السلام, وألقت القبض عليه لكسره حظر التجوال, الذي كان مفروضًا تلك الفترة لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد, وأعلموا شقيقه أنهم سيصطحبوه إلى قسم دار السلام, وبتوجه أهله للسؤال عنه لم يجدوه وظهر بنيابة أمن الدولة, التي حققت معه على ذمة القضية رقم 586 لسنة 2020 حصر أمن الدولة العليا, ووجهت له اتهامات الانضمام لجماعة إرهابية, والإمداد والتمويل, ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة, وإساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي, وقررت النيابة حبسه احتياطيًا 15 يومًا على ذمة التحقيقات, ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, وبث وإذاعة أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يُتخذ بِشأنها قرار حتى الآن, ويتم النظر في تجديد أمر حبسه.
مجهودات المؤسسة في القضية: يحضر محامي "المرصد" مع الصحفي, جلسات التجديد.
آخر تطورات القضية: في 7 يوليو 2020, قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد أمر ضحبس الصحفي 15 يومًا.

الأسبوع الثاني (8 – 14 يوليو)

9- **رقم القضية:** (215 لسنة 2020) عمال كلي الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مصطفى دياب.
المهنة بالتفصيل: محرر صحفي بجريدة الفجر سابقًا.
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة عندما فُوجئ الصحفي بفصله تعسفيًا من موقع اليمن العربي التابع لجريدة الفجر في أكتوبر 2019, وحين توجه لمقر الجريدة للحصول على مستحقاته المالية, مُنع من الدخول, فحرر محضر إثبات حالة, وقدم شكوى إلى مكتب العمل, وأخرى للتأمينات, وحين تعذر على مكتب العمل الوصول إلى تسوية ودية, أحيلت الدعوى إلى المحكمة العمالية المختصة, وحدد لنظرها جلسة 26 فبراير 2020 أمام الدائرة 10 عمال بمحكمة جنوب الجيزة.
الطلبات: قدم محامي المرصد طلب بالتأجيل للاطلاع على ما قُدم من محامي المدعي عليه.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 10 عمال كلي, المنعقدة بمحكمة الجيزة الابتدائية.
مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية, إذ قام برنامج المساعدة والدعم القانوني, بتقديم طلب إلى لجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية, ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة, وحضور جلسات نظر الدعوى وإتمام الأوراق القانونية اللازمة.
آخر تطورات القضية: في 8 يوليو 2020, قررت الدائرة 10 عمال كلي, المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية, حجز الدعوي للحكم يوم 29 يوليو, وفي 29 يوليو قررت المحكمة إحالة الدعوى للتحقيق لجلسة 2 سبتمبر 2020.

10- **رقم القضية:** (621 لسنة 2020) عمال كلى الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مها البديني.
المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة ''اليوم السابع" سابقًا.
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: عملت "مها"، محررة صحفية بجريدة اليوم السابع، التي تصدر عن المؤسسة المصرية للصحافة، وذلك من 5 أكتوبر 2013، حتى 30 نوفمبر 2014، تاريخ فصلها تعسفيًا، وعلى إثر ذلك أقامت الدعوى رقم 127 لسنة 2015 عمال كلي الجيزة ضد كلًا من، رئيس مجلس إدارة جريدة اليوم السابع بصفته، والممثل القانوني للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بصفته.

وصدر الحكم في الدعوى بتاريخ 20 يوليو 2017، وقضى منطوقه بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعي عليه الثاني ''هيئة التأمينات"، لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وبثبوت علاقة العمل بين المدعية والمدعى عليه الأول، في الفترة من 5 أكتوبر 2013، إلى 30 نوفمبر 2014. وتم رفع استئناف ورفضه وتأييد حكم أول درجة. ورفع الدعوى التي طالبت فيها باحتساب الفترة التأمينية لها عن المدة المذكورة، واستخراج البرينت التأميني بوظيفة محررة صحفية.

الطلبات: إلزام التأمينات الاجتماعية باحتساب الفترة التأمينية للصحفية عن عملها الصحفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الأولى عمال كلي الجيزة، المنعقدة بمحكمة السودان.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية، حيث قام برنامج المساعدة والدعم القانوني، بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة، وحضور جلسات نظر الدعوى وإتمام الأوراق القانونية اللازمة، وتم طلب حجزها للحكم من قبل محامي المرصد وذلك لاكتمال شكلها القانوني والموضوعي، وتم الحكم بعدم الاختصاص وإحالة الدعوى إلى الدائرة الأولى عمال، محكمة شمال الجيزة.

آخر تطورات القضية: في 12 يوليو 2020، قررت الدائرة الأولى عمال كلي الجيزة، المنعقدة بمحكمة السودان، حجز الدعوى للحكم يوم 26 يوليو 2020، وفي 26 يوليو قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم لجلسة 27 يوليو، وفي 27 يوليو أصدرت الدائرة الأولى عمال كلي الجيزة، حكمها بإلزام التأمينات باحتساب الفترة التأمينية للمدعية.

11- **رقم القضية:** (1480 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مي مجدي عبد المجيد محمد.
المهنة بالتفصيل: معدة متخصصة بالفقرة الاجتماعية المصرية, ببرنامج جو تيوب, بالتليفزيون العربي.
نوع جهة العمل: قناة تليفزيونية أجنبية خاصة.
الموقف القانوني: محبوسة احتياطيًا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: بتاريخ الاثنين 30 سبتمبر 2019, تم القبض على الصحفية من منزلها, الكائن بمركز ملوي, في محافظة المنيا, وفي اليوم السادس والثلاثين للقبض عليها, ظهرت الصحفية لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا, وتم التحقيق معها, على ذمة القضية 1480 لسنة 2019, وقررت النيابة حبسها 15 يومًا, على ذمة التحقيقات, وحددت النيابة للنظر في أمر تجديد حبسها من عدمه, جلسة الأحد 17 نوفمبر 2019, وتم إيداعها بسجن القناطر نساء, وبالرغم من وجود اسمها بكشف التجديدات بالنيابة, وبالرغم من حضور مأمورية سجن القناطر, إلا أن الصحفية لم تحضر من محبسها في هذا اليوم, وقررت النيابة التأجيل لجلسة اليوم التالي.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية, وبث ونشر أخبار كاذبة, واستخدام أحد المواقع على شبكة المعلومات الدولية, وبث ونشر هذه الأخبار, وارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ويتم النظر في تجديد حبسها أمام محكمة الجنايات, المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي "المرصد" بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفية, والحضور منذ أولى جلسات التجديد, على ذمة القضية الحالية, بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفية.
آخر تطورات القضية: في 12 يوليو 2020, قررت الدائرة الأولى جنايات (إرهاب), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, برئاسة المستشار الشربيني, تجديد حبسها 45 يومًا, على ذمة التحقيقات.

12- **رقم القضية:** (488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد شاكر.
المهنة بالتفصيل: صحفي في روز اليوسف.
نوع جهة العمل: جريدة قومية.
الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: في فجر الخميس, الموافق 28 نوفمبر 2019, تم إلقاء القبض على ''شاكر'' من منزله في طوخ, بمحافظة القليوبية, وبتاريخ 30 نوفمبر 2019, ظهر لأول مرة أمام نيابة أمن الدولة العليا, وخضع للتحقيق, وقررت النيابة حبسه 15 يومًا, على ذمة التحقيقات.
التهم الموجهة: مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية مازالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يُتخذ بِشأنها قرار بعد.
مجهودات المؤسسة في القضية: قام برنامج المساعدة والدعم القانوني, بالمرصد, بتقديم الدعم القانوني الصحفي, ومتابعة القضية إعلاميًا.
آخر تطورات القضية: في 13 يوليو 2020, قررت الدائرة الخامسة جنايات (إرهاب), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, تجديد حبسه 45 يومًا.

الأسبوع الثالث (15 – 21 يوليو)

13- **رقم القضية:** (745 لسنة 2020) عمال كلى الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مروة نبيل عبد الفتاح.
المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة النهار (شركة الوقائع العربية للصحافة والنشر والطباعة والتوزيع).
نوع جهة العمل: موقع أجنبي خاص.

تفاصيل القضية: تنفيذًا للحكم الذي تحصلت عليه الصحفية مروة نبيل في القضية رقم 641 لسنة 2017 والمقيدة برقم 1032 لسنة 136ق، والذي تم الحكم فيها بإلزام المدعى عليه بصفته (جريدة النهار) بأن يؤدي للمدعية مبلغ وقدره 5 آلاف جنيه، تعويضًا عما لحقها من أضرار مادية وأدبية من جراء الإنهاء التعسفي لعلاقة العمل، ومبلغ قدره ألف جنيه مقابل مهلة الإخطار، ومبلغ قدره ألف و225 جنيهًا مقابل رصيد الإجازات.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 10 عمال كلي الجيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: قام المرصد برفع دعوى احتساب فترة تأمينية ضد الهيئة العامة للتأمينات، وذلك لإلزام المدعى عليهما باحتساب الفترة التأمينية للطالبة عن المدة من يونيو 2013 إلى يناير 2017، واستخراج البرينت التأميني بوظيفة محررة صحفية.

آخر تطورات القضية: في 15 يوليو قررت الدائرة 10 عمال التأجيل ليوم 29 يوليو للنطق بالحكم، وفي 29 يوليو قررت المحكمة إحالة القضية للخبراء وتحديد جلسة 25 نوفمبر 2020.

14- **رقم القضية:** (741 لسنة 2020) عمال كلى الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد بكر.
المهنة بالتفصيل: ديسك مان بجريدة التحرير سابقًا.
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: عمل "أحمد" لدى جريدة التحرير (مؤسسة التحرير للنشر والطباعة والتوزيع الصحفية), منذ 2014 إلى عام 2019, وفوجئ الصحفي بفصله تعسفيًا في يونيو 2019, على الرغم من تحرير عقد عمل يجدد تلقائيًا كل عام, وفصله من التأمينات, وحاول مرارًا وتكرارًا معرفة السبب وتسوية الأمر وديًا إلا أن إدارة الجريدة لم تحرك ساكنًا, بالإضافة إلى التعدي عليه بالضرب وسط جموع من البشر, وعلى إثر ذلك حرر محضر ضرب ضد الجريدة, وحرر شكوى بمكتب العمل لإثبات واقعة الفصل التعسفي, وعقب ذلك قام مكتب العمل بإحالة الشكاوى إلى المحكمة المختصة.
الطلبات: التعويض عن فصل تعسفي.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 10 عمال كلي الجيزة, المنعقدة بمحكمة الجيزة.
مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية, حيث قام برنامج المساعدة والدعم القانوني, بتقديم شكوى في مكتب العمل بواقعة الفصل, على إثرها أحال مكتب العمل القضية الي المحكمة المختصة, ويحضر محامي "المرصد" جلسات نظر الدعوى ويقوم بإتمام الأوراق القانونية اللازمة.
آخر تطورات القضية: في 15 يوليو, قررت الدائرة 10 عمال كلي الجيزة, المنعقدة بمحكمة الجيزة, التأجيل لجلسة 19 أغسطس, للإعلان بالطلبات الموضوعية والمستندات.

15- **رقم القضية:** (839 لسنة 2019) عمال كلى الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: شريف رجائي.
المهنة بالتفصيل: محرر صحفي بجريدة الوفد.
نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.

تفاصيل القضية: الصحفي كان يعمل محرر بجريدة الوفد من مايو 2015, ويتقاضى أجر 500 جنيه شهريًا كأجر أساسي، ولم يحصل طيلة فترة عمله على أي علاوات أخرى، إلا أنه بتاريخ 18 مارس 2019, أُبلغ بفصله دون إبداء أي أسباب مشروعة.

حرر الصحفي محضر إثبات حالة يحمل الرقم 1827 لسنة 2019 إداري الدقي، وشكوى بمكتب تأمينات الدقي، وأحيلت الشكوى إلى اللجنة القضائية التي قيدت الدعوى برقم 840 لسنة 2019 عمال وحدد لنظرها جلسة الخميس 13 يونيو 2019, بالإضافة إلى لجوء المدعي إلى مكتب تأمينات الدقي لإثبات علاقة عمله مع الجريدة والتأمين عليه وقيد الطلب برقم 6178 في مكتب تأمينات الدقي مقر الجريدة.

الطلبات: التعويض عن فصل تعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 10 عمال كلي الجيزة, المنعقدة بمحكمة الجيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية, حيث قام برنامج المساعدة والدعم القانوني، بتقديم شكوى في مكتب العمل بواقعة الفصل وعلى إثر ذلك قام مكتب العمل بإحالة القضية إلى المحكمة المختصة, ويحضر محامي "المرصد" جلسات نظر الدعوى ويقوم بإتمام الأوراق القانونية اللازمة.

آخر تطورات القضية: في 16 يوليو 2020, قررت الدائرة 10 عمال كلي الجيزة, المنعقدة بمحكمة الجيزة, التأجيل لجلسة 29 أكتوبر للتقرير.

16- **رقم القضية:** (837 لسنة 2019) عمال كلي الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد إمام زكي.
المهنة بالتفصيل: محرر صحفي بجريدة الوفد.
نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.
تفاصيل القضية: الصحفي كان يعمل محرر بجريدة الوفد منذ مايو 2015, ويتقاضى أجر 700 جنيه شهريًا كأجر أساسي، ولم يحصل طيلة فتره عمله على أي علاوات أخرى، إلا أنه بتاريخ 18 مارس 2019, أُبلغ بفصله دون إبداء أي أسباب مشروعة.
حرر الصحفي محضر إثبات حالة تحت رقم 1827 لسنة 2019 إداري الدقي، وحرر شكوى بمكتب تأمينات الدقي، والتي تم إحالتها إلى اللجنة القضائية وقيدت الدعوى برقم 840 لسنة 2019 عمال وحدد لنظرها جلسة الخميس 13 يونيو 2019, بالإضافة إلى لجوء المدعي إلى مكتب تأمينات الدقي لإثبات علاقة عمله مع الجريدة والتأمين عليه وقيد الطلب برقم 6178 في مكتب تأمينات الدقي مقر الجريدة.
الطلبات : التعويض عن الفصل التعسفي.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة العاشرة عمال كلي جيزة.
آخر تطورات القضية: في 16 يوليو 2020, قررت الدائرة العاشرة عمال كلي الجيزة تأجل نظر الدعوى إلى جلسة 29 أكتوبر للتقرير, وفي 27 يوليو 2020, قررت لجنة الخبراء التأجيل لجلسة 19 أغسطس لتقديم طبعة تأمينية.

17- **رقم القضية:** (502 لسنة 2020) مستعجل القاهرة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مروة نبيل عبد الفتاح.
المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة النهار (شركة الوقائع العربية للصحافة والنشر والطباعة والتوزيع).
نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة .

تفاصيل القضية: تنفيذًا للحكم الذي تحصلت عليه الصحفية مروة نبيل، في القضية رقم 641 لسنة 2017 والمقيدة برقم 1032 لسنة 136 ق، والذي تم الحكم فيها بإلزام المدعي عليه بصفته (جريدة النهار) بأن يؤدي للمدعية مبلغ وقدره 5 آلاف جنيه، تعويض عما لحقها من أضرار مادية وأدبية من جراء الإنهاء التعسفي لعلاقة العمل، ومبلغ وقدره ألف جنيه مقابل مهله الاخطار، ومبلغ وقدره ألف و225 جنيهًا مقابل رصيد الاجازات.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثانية مستعجل محكمة عابدين.

مجهودات المؤسسة في القضية: يقوم المرصد المصري، بإجراءات التنفيذ وأثناء التنفيذ تم عمل الإشكال المقام من محمد سليمان علي، مدير تحرير الجريدة النهار شركة الوقائع العربية للصحافة والنشر والطباعة والتوزيع، ضد مروة نبيل عبد الفتاح، وقيد برقم 502 لسنة 2020 الدائرة الثانية مستعجل القاهرة رول 2 جلسة الأحد 22 مارس.

آخر تطورات القضية: في 19 يوليو 2020 قررت الدائرة الثانية مستعجل القاهرة رفض الإشكال المقدم من المدعي عليه واستمرار قرار التنفيذ السابق صدوره.

الأسبوع الرابع (22 – 28 يوليو)

18- **رقم القضية:** (رقم441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: يسري مصطفى.
المهنة بالتفصيل: محرر بموقع صحيفة "تواصل" الإلكترونية السعودية, والمندوب الاعلامي لجريدة الحرية والعدالة بالرئاسة والبرلمان سابقًا.
نوع جهة العمل: موقع أجنبي خاص.
الموقف القانوني: الصحفي محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات, بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (طرة سابقًا).
تفاصيل القضية: بتاريخ 16 أبريل 2019, قامت قوات الأمن بإلقاء القبض على "يسري" من مطار القاهرة, أثناء توجهه لأداء مناسك العمرة بالمملكة العربية السعودية, وظهر لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا, في 3 يوليو 2019, وتم التحقيق معه بالقضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا, والمعروفة إعلاميًا بـ "المحور الإعلامي لجماعة الإخوان", وقررت النيابة حبسه 15 يومًا, على ذمة التحقيقات, ولم يتم استدعاء الصحفي لاستكمال التحقيقات مرة أخرى، ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة أُسست على خلاف أحكام القانون والدستور, وبث ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ويتم تجديد حبسه أمامها, ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات, المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: يحضر محامي "المرصد", مع الصحفي, منذ أول جلسة تجديد, وقدم الدفاع الشفهي والكتابي, والطلبات والمستندات اللازمة لتحقيق دفاعه.
آخر تطورات القضية: في 26 يوليو 2020, قررت الدائرة الأولي جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, برئاسة المستشار معتز خفاجي, تجديد أمر حبسه 45 يومًا, على ذمة التحقيقات.

19- **رقم القضية:** (441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: إسلام جمعة.
المهنة بالتفصيل: مصور صحفي بجريدة فيتو.
نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.
الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: بتاريخ 29 يونيو 2018، قامت قوات الأمن بالقبض على "جمعة" من منزله، الكائن بمحافظة الجيزة، وبتاريخ 7 أغسطس 2018، ظهر "جمعة" لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا، وخضع للتحقيق دون حضور محاميه، وقررت النيابة حبسه 15 يومًا، على ذمة التحقيقات، ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية، بث ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا.
مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي "المرصد"، بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفي، ويقوم بالحضور منذ أولى جلسات التجديد على ذمة القضية الحالية، وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.
الطلبات: تم تقديم استئناف من قبل المحامي الخاص بالصحفي، وتمت متابعة الاستئناف من قِبل محامي المرصد، وجاء القرار برفض الاستئناف.
آخر تطورات القضية: في 28 يوليو 2020، قررت الدائرة الثانية جنايات (إرهاب)، والمنعقدة في غرفة المشورة، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، برئاسة المستشار الشربيني، تجديد أمر حبس إسلام جمعة 45 يومًا، على ذمة التحقيقات.

ثالثًا: تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية:

يُمكن تصنيف القضايا السابقة وفقًا لنوع القضية, فنجد أن قضايا الانضمام لجماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور وبث ونشر الأخبار الكاذبة, قد احتلت المرتبة الأولى، حيث بلغت نسبة القضايا حوالي 52.63% من إجمالي القضايا, بواقع 10 قضايا, وبالمرتبة الثانية؛ جاءت قضايا الفصل التعسفي، بنسبة بلغت 21.05%, بواقع 4 قضايا, وفي المرتبة الثالثة؛ جاءت قضايا مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها وبث أخبار كاذبة بالتساوي مع قضايا احتساب الفترة التأمينية عن العمل الصحفي بنسبة بلغت 10.52%, بواقع قضيتين لكلٍ منهما, وفي المرتبة الرابعة؛ جاءت قضايا الإشكال في التنفيذ, بنسبة بلغت 5.26%, بواقع قضية واحدة.

رابعًا: تصنيف القضايا وفقًا للجهة المنظور أمامها القضية:

10
دوائر جنايات الإرهاب

2
نيابة أمن الدولة العليا

6
دوائر العمال

1
دوائر استعجال

جاءت بالمرتبة الأولى؛ دوائر جنايات الإرهاب, والتي نظرت 10 قضايا, بنسبة 52.63% من إجمالي القضايا, وفي المرتبة الثانية جاءت دوائر العمال والتي نظرت 6 قضايا بنسبة 31.57%, وفي المرتبة الثالثة؛ جاءت نيابة أمن الدولة العليا, بواقع قضيتين, بنسبة حوالي 10.52% من إجمالي القضايا, وفي المرتبة الرابعة جاءت دوائر الاستعجال بنسبة 5.26% بواقع قضية واحدة.

خامسًا: تصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة:

ملاحظة: هناك عدد من القضايا صدر فيها أكثر من قرار خلال شهر يوليو وهو ما يفسر أن عدد القرارات أكثر من عدد القضايا الموجودة لذا وجب التنويه

جاءت قرارات تجديد الحبس على ذمة القضية في المرتبة الأولى، بالتساوي مع قرارات تأجيل نظر الدعوى بواقع 10 قرارات لكل منهما، بنسبة بلغت 34.48% من إجمالي القضايا، وفي المرتبة الثانية جاءت قرارات حجز الدعوى للتقرير بنسبة 10.34%، بواقع 3 قرارات، وفي المرتبة الثالثة جاءت قرارات إخلاء السبيل بنسبة بلغت 6.89% بواقع قراران. وفي المرتبة الرابعة تساوت قرارات مد أجل النطق بالحكم، وقرارات إلزام التأمينات باحتساب الفترة التأمينية، وقرارات إحالة القضية للخبراء، وقرارات

رفض الإشكال المقدم واستمرار تنفيذ الحكم المستشكل ضده بنسبة بلغت 3.44% لكلٍ منهم بواقع قرار واحد لكلٍ منهم.

وختامًا، فإن ما تم سرده هو نتاج برنامج المساعدة والدعم القانوني، بمؤسسة ''المرصد المصري للصحافة والإعلام''، خلال شهر يوليو 2020، ويؤكد المرصد على استمراره في دعم الصحفيين والإعلاميين، الذين يتعرضون لانتهاكات تتعلق بامتهانهم الصحافة أو الإعلام، كما يؤكد على أنه مُتاح دائمًا، لكل من يرغب في استشارة قانونية، تتعلق بحقوقه كصحفي أو كإعلامي، مستمرًا في أداء رسالته إلى أن تزدهر حرية الصحافة والإعلام في مصر.

المـــرصـد المصـــري للصـــحافة والإعـــلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

"المرصد المصري للصحافة والإعلام"

مؤسسة مجتمع مدني مصرية تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ "المؤسسة" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.
تهدف "المؤسسة" إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها, والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية, والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.
ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل "المرصد" عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية, ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم "المؤسسة" الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم "المؤسسة" بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع, وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين, والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما, والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.